

دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات بين الواقع الاقتصادي ومقتضيات تطور التشريع النفطي في الجزائر

The concept of sustainability in the hydrocarbons sector merges economic reality with
the requirements of the development of oil legislation in Algeria

عبد المومن بن صغير^{*1}

Benseghier Abdelmoumene

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر).

abdelmoumenebenseghier@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020-05-11، تاريخ القبول: 2020-06-06، تاريخ النشر: 2020-07-07

ملخص:

مما لا شك فيه على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة، أن دول العالم المختلفة سواء المتقدمة أو المتخلفة سوف تواجه تحديا كبيرا يكمن في مدى استجابتها للتغيرات التي يفرضها الوضع العالمي للطاقة حيث يعيش العالم الآن مرحلة يجري فيها العد التنازلي لنضوب مصادر المحروقات من بترول وغاز طبيعي. لذلك يتعين تجسيد فكرة ثقافة استهلاك الطاقة والتي تعين على الجزائر إحدى هذه الدول مضاعفة الجهود في مجال حفظ وصيانة الطاقة وتبني مفهوم التنمية المستدامة على غرار دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات سواء من ناحية الواقع الاقتصادي أو على مستوى منظومة التشريع النفطي حتى يتسنى لها إعادة بلورة مشروع التنموي واللاحق بركب الدول المتطورة في مجال السياسات التنموية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: استدامة؛ قطاع محروقات؛ تشريع نفطي؛ حفاظ على ثروة نفطية للأجيال القادمة؛ تشريع نفطي.

Abstract:

There is no doubt in the light of the current international economic developments, that the various countries of the world, whether developed or undeveloped, you will face a major challenge lies in their responsiveness to changes imposed by the global situation of energy where the world is now in a stage where the countdown to the depletion of sources of hydrocarbons from oil and natural gas are being . .

So to be the embodiment of the idea of a culture of energy consumption, which had to

* المؤلف المرسل: عبد المومن بن صغير e-mail: abdelmoumenebenseghier@yahoo.com

Algeria one of these States to redouble their efforts in the field of preservation and maintenance of the power and adopt the concept of sustainable development along the lines of the integration the concept sustainability in the hydrocarbon sector, both from the economic reality of hand, or on the level of the oil legislation system so that it can re-develop a draft developmental and causing up with the developed countries, my area of current development policies.

Keywords: sustainability - hydrocarbons sector - oil legislation - conservation of oil wealth for future generations - energy rationalization - current development policy.

1- مقدمة

من المسلم به حاليا، أن كل دولة من دول العالم المختلفة، تسعى إلى إحداث قفزة نوعية نحو بلوغ التنمية بجميع أبعادها، لا سيما النمو والتقدم الاقتصادي، والذي يلزم لتحقيقه توافر مجموعة من العوامل سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بشرية، أو قانونية أو طبيعية..

ويأتي في مقدمة تلك العوامل الطبيعية: الثروات والموارد الطبيعية⁽¹⁾، التي تعد منبعا رئيسيا لتوفير مصادر الطاقة بأشكالها المختلفة..

ومما لا شك فيه أن متطلبات التنمية⁽²⁾ في ضوء الحقبة الآنية المعاصرة، تستدعي توافر هذه المصادر حيث أن النظرة العابرة لتطورها الاقتصادي والدولي، بين لنا بجلاء مدى أهمية الدور الذي تلعبه إذ تمثل إحدى الركائز الأساسية لتطوير الاقتصاد الدولي، فبمقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة في بلد ما، يعد ذلك مؤشرا للنمو الاقتصادي، وانعكاسا لمستوى التنمية التي حققها هذا البلد⁽³⁾. ومن بين أهم المجالات الرئيسية لمصادر الطاقة⁽⁴⁾ نجد: قطاع المحروقات.

تعتبر المحروقات شريان التنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم، فهي القوة المحركة والدافع نحو التقدم الصناعي، لأن هذا القطاع هو قطاع استراتيجي سيادي وحيوي، يمتاز بخصوصية جد حساسة وذلك لما له من مكانة هامة في اقتصاديات كل دولة، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، وهذه المكانة هي نتيجة منطقية لطبيعة تطوره التاريخي، أو لطبيعة نشاطه والدور المنوط به، والمتمثل في توفير مصادر الطاقة بجميع أشكالها سواء في زمن السلم أو الحرب، والتي تعد ضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية⁽⁵⁾.

لذا فإن الدول المتقدمة ارتكزت أساسا على إمكانيات البلاد المتخلفة من موارد وثروات طبيعية هامة سواء على مستوى الإنتاج، أم على مستوى التوزيع لبناء اقتصادياتها، ولا يزال هذا الاستغلال موجودا حتى اليوم وإن كان ظهر بصيغ جديدة، وهو ما يدل عليه تدهور معدلات المبادلة بين المجموعتين من البلاد لصالح الأقوى، وما ترتب على ذلك من اطراد اتساع الفرق باستمرار بين مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة فيها، وبذلك اتضحت العلاقة بين البلدان النامية والمصدرة للبتروول وبين البلدان المتقدمة⁽⁶⁾.

ومن المسلم به أيضا أن الاقتصاد الجزائري على غرار بعض اقتصاديات الدول النامية هو اقتصاد ريعي⁽⁷⁾

يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ، إذ تشكل صادرات هذه المادة الأولية بنسبة 98.5 بالمائة وهو ما يعكس التبعية المتزايدة⁽⁸⁾ للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات. إن أهمية المحروقات في الاقتصاد الجزائري مسألة لا تحتاج إلى تأكيد⁽⁹⁾ ، فمنذ استقلال الجزائر ، والمحروقات لا تزال تعتبر الشريان الأساسي والقلب النابض للصادرات الجزائرية ، وهو ما فتى يلعب نفس الدور ويحتل نفس المكانة إلى أجل غير مسمى ، فبدونه لا يمكن للقطاعات الإنتاجية والخدماتية أن تشتغل بصفة طبيعية.. إن خطر⁽¹⁰⁾ اعتماد الجزائر على المحروقات ، لهو أساس المعضلة ورأسها خاصة في ظل نزوب هذه المادة الغير متجددة. لذا عمدت بعض الدول المتقدمة ، وهي رائدة في هذا المجال إلى البحث عن سبل تخلصها وقيود مرحلة ما بعد المحروقات ، وقد حالها الحظ في قطع أشواط كبيرة في تعزيز قاعدتها الاقتصادية ، وكذا بناء اقتصاد قوي.

مما لا شك فيه على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة ، أن دول العالم المختلفة سواء المتقدمة أو المتخلفة ، سوف تواجه تحديا كبيرا يكمن في مدى استجابتها للتغيرات التي يفرضها الوضع العالمي للطاقة حيث يعيش العالم الآن مرحلة يجري فيها العد التنازلي لنزوب مصادر المحروقات من بترول وغاز طبيعي.. لذلك يتعين تجسيد فكرة ثقافة استهلاك الطاقة والتي تعين على الجزائر إحدى هذه الدول مضاعفة الجهود في مجال حفظ وصيانة الطاقة وتبني مفهوم التنمية المستدامة على غرار دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات سواء من ناحية الواقع الاقتصادي أو على مستوى منظومة التشريع النفطي حتى يتسنى لها إعادة بلورة مشروع التنموي وللحاق بركب الدول المتطورة في مجال السياسات التنموية الراهنة. وعلى هذا الأساس تتحدد إشكالية الرئيسية للورقة البحثية على النحو التالي:

إلى أي حد يمكن دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات الجزائري في سبيل تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية البديلة خارج تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع ؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات اللاحقة التالية:

*- ما هو مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات ؟

*- وما هي سبل تحقيق التنمية المستدامة في القطاع المحروقات ؟

*- ما هو تأثير دمج الاستدامة في منظومة التشريع النفطي على تكريس أبعاد التنمية الاقتصادية البديلة خارج قطاع المحروقات ؟

*- فيما تتجلى مظاهر الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في قطاع المحروقات ؟

للإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية اعتمدت خطة الدراسة التالية:

المحور الأول: دمج مفهوم الاستدامة في التشريع النفطي الجزائري على المستوى النظري

تعتبر قضايا التنمية والاستدامة من أهم القضايا التي يدور حولها مستقبل الشعوب في العالم لما تحتويه من

أبعاد وتفصيلات تتعلق بمختلف القضايا المصيرية التي لها علاقة بمستقبل الشعوب لا سيما التنمية بجميع أبعادها .

01- مفهوم الاستدامة

أ- تطور مفهوم الاستدامة:

لقد تطور الفكر التنموي إلى الاستدامة، حيث مع نهاية القرن السابق وبداية القرن الحالي واجه العالم مجموعة من التحديات مع اختلافها على مستوى كل من الدول العالم النامي والمتقدم، إلى أنها جعلت العالم مؤهل لاستقبال فكر الاستدامة لعل أبرز هذه التحديات التي واجهت العالم النامي هي تحديات التنمية .
ظهر مفهوم الاستدامة عام 1970 كمصطلح جديد خلال تلك الفترة، حيث كان أول ظهور لمفهوم الاستدامة في التنمية تحت مسمى التنمية المستدامة كروية نظرية للمخطط الدولي للحفاظ والذي كان والذي كان تحت رعاية الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة⁽¹¹⁾.

وفي عام 1973 أين ظهر مصطلح الخاص بالتنمية المستدامة عن طريق مجموعة من علماء البيئة

(Johnson) ، (Peter Freeman) and (Milton) ، (Raymond Dasaman)

أي أن مفهوم الاستدامة في بدايته كان ذي انعكاس بيئي بحت.

وفي عام 1980 .:

تبنت IUCN عن طريق إستراتيجية الحفاظ العالمية The world conservation Strategy والتي يتم إصدارها عن طريق الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة مفهوم الاستدامة العمرانية، وينسب لها الفضل في تطوير مفهوم الاستدامة من مجرد مصطلح علمي أطلق عن طريق مجموعة من العلماء إلى بداية تناوله كفكر ومفهوم تنموي ذي قابلية لإحداث تغيير⁽¹²⁾.

أما عام 1983 قامت الأمم المتحدة بتشكيل اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ، والتي تختص بدراسة العلاقات التبادلية والتكاملية بين التنمية والبيئة ، والتي أصدرت تقريراً عام 1987 بعد أربع سنوات

من البحث والتنقيب عن مخططات واضحة لإنقاذ المستقبل البشري تحت والذي اشتمل على عدة توصيات هامة حيث ظهر مسمى تقرير برونديتلاند Brundtland

مفهوم التنمية المستدامة بمفهومها الأشمل .

وفي بداية التسعينات كان هناك شبه إجماع على مستوى جميع الهويات العلمية والأكاديمية والتنفيذية الحكومية وغير الحكومية على أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به فكر الاستدامة

في عام 1992 وبالتحديد في شهر يونيو انعقد مؤتمر عالمي تحت مسمى (قمة الأرض) أشارك فيه أكثر من 178 من رؤساء الدول والحكومات وأكثر من 300 من علماء البيئة وممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية والنقابات والمهتمين بشئون البيئة ، وقد أسفر المؤتمر عن عديد من التوصيات في صورة وثائق عمل ومن

أهمها جدول أعمال القرن 21 ، ويشمل هذا البرنامج لحماية البيئة وتتألف أكثر من 700 ورقة وتنظم العمل في مجالات البيئة والتنمية⁽¹³⁾.

وفي عام 1996 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول بتركيا والذي طرح رؤية ايجابية للمستوطنات البشرية المستدامة ، وقد أقر المؤتمر أن مبدأ التنمية المستدامة ضرورية لتنمية المستوطنات البشرية ، وأنه يجب تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بأسلوب يراعي مبادئ التنمية المستدامة وجميع عناصرها مراعاة تامة⁽¹⁴⁾.

إن مفهوم التنمية المستدامة كما هو متداول لا ينحصر في علاقة التنمية بالبيئة الطبيعية فحسب بل إنه يتعدى ذلك إلى علاقة التنمية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وبمعنى آخر فإن مفهوم التنمية المستدامة يحمل معنى أوسع وأشمل يهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في قرارات التنمية بين المكونات الرئيسية للتنمية (البعد السياسي والبعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد التقني)⁽¹⁵⁾.

فأصبحت التنمية المستدامة مع مرور الزمن مشروعاً فكرياً إستراتيجياً حضارية والتنمية المستدامة هي جملة العمليات التطويرية ذات الصلة الاستمرارية والتي تتناسب مع احتياجات ورغبات أجيال اليوم دون تعريض رغبات واحتياجات أجيال المستقبل للخطر.

فالتنمية المستدامة هي النمو الذي يواكب الاحتياجات الحالية بدون تعريض قدرة الأجيال القادمة لمقابلة حاجاتهم للخطر.

ب- التعريفات الخاصة بمفهوم الاستدامة:

وهناك مجموعة من التعريفات الخاصة بالتنمية المستدامة وهي:

التنمية المستدامة هي (تلك التنمية التي تحقق التوازن بين التفاعلات للمنظومات البيئية (الحيوية، المصنوعة ، الاجتماعية)، وتحافظ على سلامة هذه النظم البيئية ، وهي أيضا مجموعة من السياسات والإجراءات الموحدة لنقل المجتمع إلى وضعية أفضل)⁽¹⁶⁾.

كما عرفت التنمية المستدامة بأنها: (هي الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية والطبيعية وإعادة تأهيل البيئة الطبيعية التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام).

أما التعريف الأكثر شمولاً من وجهة نظر محمد أحمد حسين فالتنمية المستدامة : (تعني تلك التنمية التي تراعي العدالة في المجتمع وأن تحترم الطبيعة وتدعم الجوانب الاقتصادية أي أنها تقوم على التكامل بين الاحتياجات، والتنمية المستدامة لا تعبر عن وضع ثابت بل هي عملية تغيير، حيث ان هذا التغيير يجب ان يتم إدارته بطريقة جيدة ليواجه احتياجاتنا المستقبلية كما يواجه احتياجاتنا الراهنة)⁽¹⁷⁾.

ج- المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ وهي:

- التنمية ليست هدف في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.
- عملية متكاملة مستمرة مخططة جماعية ذات أهداف إنتاجية لخدمة الصالح العام من السكان وتتطلب إحداث تغيرات وظيفية هائلة لإخضاع كثير من متغيرات البيئة.
- يجب المحافظة بشكل أساسي على دورة الحياة ضمن النظام الإيكولوجي.
- ضمان استمرارية الانتفاع بالموارد الطبيعية والبيئة المتاحة لضمان تحقيق النمو في المستقبل دون تدمير لهذه الموارد التي تعتمد عليها التنمية في المستقبل.
- المحافظة على المدى البعيد على الثروات الحية البيولوجية
- استمرار كفاءة وكيفية البيئة والنظام الإيكولوجي .
- يعلو صوت النظام الإيكولوجي على كافة الأبعاد في كيفية الانتفاع بالموارد بعقلانية ووعي كاملين بغرض التنمية في إطار النظام الإيكولوجي المحلي بالإضافة إلى مناخ الخارجي المحيط والذي يؤثر على إضافة فرص مستقبلية.
- استمرارية تحسين مستوى المعيشة للبشر على الكرة الأرضية.
- تلبية احتياجات البشر من المواد الخام للطبيعة وكذلك تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات.
- د- المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على محورين أساسيين هما : التنمية والتواصل على النحو الآتي(18):

المحور الأول: التنمية

والتنمية في هذا السياق تتضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، والي يمكن استيفائها من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي يؤكد على أحقية كل إنسان في الظروف المعيشية المناسبة .

المحور الثاني: التواصل

ويقصد به التواصل الإيكولوجي ويشير إلى أساليب استخدام واستهلاك الموارد الطبيعية على المستويات المحلية والعالمية على نحو يحقق عدم نضوب الأصول البيئية والتي من بينها الموارد المتاحة والتي لا يعرضها الاستخدام في الأنشطة الإنسانية للنفاء ، ولكن ممكن ان يؤدي الى تغيير في طبيعتها أو ان الاستخدام المكثف لهذه الموارد على نحو يزيد عن معدلات تجدها يؤدي الى التمهيد بعدم تواصلها.

هـ- خصائص التنمية المستدامة:

تتمثل خصائص التنمية المستدامة فيما يلي⁽¹⁹⁾:

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأجيال وذلك بتلبية الاحتياجات الآنية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- الاعتماد على مجموعة الركائز الأساسية لعملية التنمية لضمان استدامة التنمية.
- تحقيق التوازن المستمر بين عمليات التغيير والتجديد التي تتضمنها الاستراتيجيات التنموية العمرانية والبيئية

والاقتصادية ، وبين عملية الحفاظ على استدامة عناصر الموارد الطبيعية كمورد دائم.

– إتاحة فرص الاستثمار الاقتصادي الأمثل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تزيد من مستوى الرفاهية للسكان.
- الاستفادة من القرار السياسي المناسب في دعم العمليات التنموية والتدخل في إزالة العقبات. واستدامتها .

02-وضع تشريعات نموذجية لاستغلال قطاع المحروقات :

ينبغي على المشرع الجزائري في إطار التحديات التي تواجه قطاع المحروقات في ظل العولمة العمل على⁽²⁰⁾:
أ-وضع تشريعات نموذجية لتنظيم قطاع المحروقات، لأنها الضمانة الفعالة والناجعة التي توجب تكريس السيادة على الثروات والموارد الطبيعية، وخاصة المحروقات، هي العمل على توطيد السيادة التشريعية على هذا القطاع، في الوقت الذي يؤدي فيه الإستقرار التشريعي دورا كبيرا في زعزعة السيادة وفي الإستقرار في جميع الميادين للدولة، يتم ذلك من خلال سن قوانين وتشريعات ملائمة، والتي تكون قادرة على تنظيم المحروقات بجعل هذا القطاع أكثر تفتحا للمستثمرين الأجانب، وزرع لديهم فكرة الاستعمال العقلاني والأمثل لهذه الثروات الطبيعية المحلية، مع تماشي الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات مع قوانين ولوائح الدولة المضيفة، وكذا مواكبة الاستثمار الأجنبي للأهداف والأولويات الإنمائية المعلنة في هذه الدول، وفي نفس الوقت العمل من أجل الحفاظ على سيادة الدولة وثروة الأجيال.

ب-أن تعمل الجزائر على سن قوانين وتشريعات وطنية توفر الحماية لقطاع المحروقات ، في حدود الاستثناءات التي أقرتها نصوص المنظمة العالمية للتجارة ، كأن يترتب مثلا على نشاط الشركات الأجنبية المساس بالأمن الوطني أو إلحاق أضرار بالبيئة..

ج-أن تعمل الجزائر على تعزيز دور الهيئة الوطنية المكلفة بالرقابة ، وذلك لضمان تطبيق التشريعات الخاصة بالمحافظة على ثروة المحروقات، لأن هذه الوظيفة السيادية كانت من قبل مسندة ضمينا للشركات الوطنية وخاصة سوناطراك.

د-على صناع القرار في الجزائر إعادة النظر في سياسات التحفيز والترويج والتشجيع المتبعة بشأن جذب الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات التي نرى أنها مشتتة ، وتركيزها على عدد من القطاعات المرتبطة بالمحروقات حتى يتسنى لها من تعزيز إيرادات الدولة بالعملة الصعبة أكثر..

هـ-تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية، أي التطبيق السليم للقوانين وتحقيق فعالية المؤسسات من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات في مجال المحروقات..

و-ضرورة أن تتضمن قوانين المحروقات حماية جنائية للثروات البترولية والغازية، وذلك بالنص على تشديد العقوبات والجزاءات الجنائية التي تكفل الاحترام لأحكامه، مع ضرورة تأكيد توطيد ملكيته للشعب الجزائري..

ل-إعادة النظر في تشريعات الاستثمار الخاص بالمحروقات بغرض تطويرها على ضوء التجارب العملية والمتغيرات المستجدة.

03-تكييف قطاع المحروقات وعصرنة التشريعات المنظمة له وجعله مكملا للطاقات المتجددة

إن اعتماد الصادرات الجزائرية على المحروقات كمصدر مهم للعائدات ، يعتبر خطرا استراتيجيا لمستقبل البلاد الاقتصادي والسياسي ، مما يستوجب التفكير في وصفة تنموية في إطار التحديات والرهانات المتعلقة بالسياسة الطاقوية التنموية المعاصرة ، تعتمد على بدائل أخرى مستدامة تكون لها القدرة على تقوية أسس الاقتصاد الوطني والمروبه إلى بر الأمان ..

وهذا لن يتأتى إلا بإصلاح المنظمة التشريعية وجعلها أكثر تلاءما مع متطلبات التنمية في الجزائر خاصة وأن للاستقرار التشريعي تأثير على الاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية بصفة عامة والمحروقات بصفة خاصة .

ولخروج الجزائر من هذا المأزق ينبغي على الدولة الجزائرية أن تنتهج معيارين هامين وأساسيين وهما⁽²¹⁾:

01-البحث عن بدائل جديدة لقطاع المحروقات

02-ترشيد فكرة الاستغلال العقلاني لموارد المحروقات

وهناك وسيط يربط بين تلك المعيارين ، ويؤدي في النهاية إلى توفير بيئة ملائمة للتوفيق بين الاستغلال الأمثل لقطاع المحروقات ، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل جديدة له . ألا وهو

-وضع تشريعات نموذجية لاستغلال قطاع المحروقات والبحث في نفس الوقت عن بدائل جديدة له:

ينبغي على الدولة الجزائرية أن تضع تشريعا نموذجيا لاستغلال قطاع المحروقات ينبغي على الدولة الجزائرية حصر صادرات النفط الخام في أضيق نطاق كما أشرنا سابقا ، مع وضع قوانين تشجع على: أ-ادخار النفط لحين تطوير وبناء الهيكل الصناعي ، بحيث تستطيع الاستفادة من الأرباح الضخمة التي تحصل عليها من عمليات تكرير وصنع البترول .

ب-عدم إغراق السوق بفائض النفط حتى لا يدفع بأسعاره إلى الانخفاض ، ومن ثم انخفاض الدخل الوطني . ج- عدم الإسراف في إنتاج البترول ، وذلك في حدود الحاجة فقط ، حتى لا يؤدي ذلك إلى استنزاف الثروة البترولية ، خاصة وأن النفط والغاز الطبيعي مصدران أيلين للنضوب ، ومن حق الأجيال أن تحصل على نصيب عادل من هذه الثروة.

المحور الثاني: تطبيق وتفعيل الاستدامة لقطاع المحروقات في الواقع الاقتصادي الجزائري

بعد أن تطرقنا إلى دمج مفهوم الاستدامة لقطاع المحروقات في التشريعات النفطية من الجانب النظري ، سوف نتناول الاستدامة في المجال التطبيقي من خلال تعداد الأبعاد الاقتصادية المستفاد من دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات .

01-الأبعاد الاقتصادية المترتبة على دمج للتنمية المستدامة في قطاع المحروقات :

تبنى مؤتمر 1992 (قمة الأرض) برियो دي جانير وفكرة التنمية المتواصلة ، وجعلها محور خطة العمل التي

وضعها للقرن الحادي والعشرين ،وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع الدولي ،وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الإنسان في جهده التنموي، وخاصة قطاع المحروقات في مجال الصناعة النفطية⁽²²⁾.

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية ،على رأس ذلك ،تأتي فكرة " المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية، وثروة المحروقات احد هذه الموارد ،فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المخزنة في حقول النفط والغاز الطبيعي ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة، ومن بين الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في قطاع المحروقات نذكر⁽²³⁾:

حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية : فالبند نسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، ومن ذلك نلاحظ أن مثلاً استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز هو في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE. أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

-إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة في البلدان الغنية تلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية ،وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغير جذري في أسلوب الحياة الاقتصادية ،ولابد في هذه العملية عدم تصدير ضغوط البيئة إلى البلدان النامية، كما تعني التنمية المستدامة لقطاع المحروقات في البلدان النامية ، والجزائر إحدى هذه الدول ،عدم الاستغلال العقلاني لقطاع المحروقات والمتمثل في تكثيف الإنتاج من البترول .

-المساواة في توزيع الموارد الطبيعية

إن المساواة الناجمة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة ،وتعتبر هذه الوسيلة في حد ذاتها ،وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل الدولة أقرب إلى المساواة ،فالفرض غير المتساوية في الموارد الطبيعية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية ،فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي لتحسين مستويات المعيشة.

- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية مع الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في

كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

وتعني التنمية المستدامة ⁽²⁴⁾ هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر كفاءة وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي - سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وأكثر تناسبا للاحتياجات المحلية - الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

***-تشجيع الأخذ بسياسة الاستغلال العقلاني لقطاع المحروقات بدل الاستغلال المكثف لها:**

إن السياسة الطاقوية التي تعتمد عليها الجزائر تضع من بين أهدافها الرئيسية ، مضاعفة حجم الإنتاج ، وهذا ما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية المستدامة ، لأن الاستمرار بانتهاج الدولة الجزائرية لهذه السياسة سوف ينجر عنه في نهاية المطاف إلى نضوب هاته المادة وزوالها ، لاسيما وأنها تشكل الشريان الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، لأنها مورد طبيعي غير متجدد ومحدود ، وهذا ما قد يرهق مستقبل الأجيال القادمة من الاستفادة من هاته الثروات .

وتتجلى مخاطر الاستنزاف في إصرار الدولة بفتح القطاع على مصراعيه أمام كبريات الشركات الاحتكارية (الشركات المتعددة الجنسيات) ، خاصة في ظل تعاظم هذه الشركات وأثرها على توجهات الاستثمار الدولي ⁽²⁵⁾ ، ولما لها من انعكاسات سلبية وخطيرة على الدولة وسيادتها .

وهذا ما يقلل من عمر احتياطات المحروقات ، والتي يرتقب أن تنزل إلى حدود 30 سنة رغم الاكتشافات الجديدة المعلن عنها من قبل وزارة الطاقة والمناجم ⁽²⁶⁾.

إن التطور الاقتصادي يجب أن يترجم بشكل أساسي في تقليص حصة المحروقات في الناتج المحلي للبلد وليس في تزايدها ⁽²⁷⁾ حتى يتسنى تحقيق دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات الجزائري.

***- ترشيد ثقافة الحفاظ على الثروة للأجيال الحاضرة والمستقبلية:**

وهذا من خلال إتباع دمج الاستدامة بشقيها النظري والتطبيقي ، من الناحية النظرية دمجها في التشريعات النفطية، ومن جانب التطبيقي تكريس الأبعاد الاقتصادية لهذا المفهوم كما أشرنا سابقا .

- إتباع سياسة ترشيد استخدام الطاقة وإيجاد بدائل للمحروقات:

لا شك فيه على ضوء التطورات الاقتصادية الدولية الراهنة ، أن دول العالم المختلفة سواء المتقدمة أو المتخلفة ، سوف تواجه تحديا كبيرا يكمن في مدى استجابتها للتغيرات التي يفرضها الوضع العالمي للطاقة ، حيث يعيش العالم الآن مرحلة يجري فيها العد التنازلي لنضوب مصادر المحروقات من بترول وغاز طبيعي.

لذلك يتعين تجسيد فكرة ثقافة استهلاك الطاقة والتي تعين على الجزائر إحدى هذه الدول مضاعفة الجهود في مجال حفظ وصيانة الطاقة ، وذلك من خلال عدة قنوات هامة نجملها فيما يلي:

— تخطيط قطاع الطاقة ودعم هذا التخطيط بالجهود السياسية والتشريعات الملزمة ، حتى يكون التخطيط مؤشرا في اتخاذ القرارات ..

- نشر الوعي الاستهلاكي بين المواطنين ، بما يكفل اهتمامهم الحفاظ على الطاقة .

- تحسين نوعية استهلاك الطاقة ، من خلال تحسين وتطوير أساليب الاستهلاك واستخدام مصادر أخرى للطاقة .
- الاهتمام بسياسة ترشيد استهلاك الطاقة في كافة القطاعات ، وذلك دون التأثير على الأداء الاقتصادي أو تقليص خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- إتباع الأساليب التكنولوجية الحديثة مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير الآلات المستخدمة في قطاع الصناعة بما يكفل زيادة كفاءة استخدام الطاقة .

— إعادة تقييم كثافة استخدام الطاقة في الصناعات التي تعتمد على استخدام الطاقة بكثافة مثل صناعة الحديد والصلب، الاسمنت والصناعات الكيماوية ، ومقارنة معدلات استهلاكها بالمعايير العالمية للطاقة وإعادة دراسة اقتصاديات تشغيلها والعمل على تطوير تكنولوجيا إنتاجها بالتقنيات الحديثة والملائمة بهدف الحفاظ على الطاقة.

- حصر صادرات النفط الخام في أضيق نطاق ، وبادخاره لحين تطوير وبناء الهيكل الاقتصادي وخاصة الصناعي ، بحيث تستطيع الاستفادة من الأرباح الضخمة التي تحصل عليها من عمليات تكرير وتصنيع البترول.

***- استبعاد فكرة اعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية:**

يتميز الاقتصاد الجزائري على غرار بعض اقتصاديات الدول النامية ، بأنه اقتصاد ريعي لا ينفك أن يتحرر من تبعيته المتزايدة لقطاع المحروقات ، وهو ما يشكل دون أدنى شك خطرا على مستقبل الدولة الجزائرية في ظل نضوب هذه المادة الحيوية .

لذلك لا يمكن أن يبني تصور خاطئ اتجاه الوفرة المالية التي يدرها ارتفاع احتياطات الصرف الناتجة عن هذا القطاع (البترول والغاز الطبيعي) مظهرا من مظاهر التنمية الاقتصادية .

ذلك أن التنمية الاقتصادية تعني تحقيق قفزة نوعية في جميع مجالات التي يتكون منها هذا الاقتصاد ومن بينها ارتباط التنمية بمعدل الإنتاجية ، وكذا التقدم العلمي⁽²⁸⁾ والتكنولوجي الذي يعتبر رأس كل تقدم بالإضافة إلى التنظيم الإداري والتسيير المحكم في جميع الميادين ، ولا يمكن ربط التنمية بمجرد تحقق ارتفاع الدخل القومي الخام ، أو حتى تحسن مستوى معيشة الأفراد .

من هذا المنطلق لا يجب تكريس الاعتماد على قطاع ناضب وغير متجدد ، واعتباره حجر الزاوية للتنمية ، خصوصا وأن هذا القطاع مرهون بالتحديات الدولية الراهنة من خلال تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي ، ولعل أزمة إنخفاض أسعار النفط سنة 1986 لأكبر دليل على ذلك.

لذا يتعين على السلطة تسخير قطاع المحروقات كقادرة تجر عربة الإصلاح الاقتصادي في كافة المجالات ، وخصوصا وأن الجزائر بلد يسخر بمقومات طبيعية هائلة من خلال امتلاكها لثروات وموارد طبيعية هائلة ، بالإضافة إلى قطاعات الفلاحة ، الصناعة والتكوين والتربية والبحث العلمي والطاقة الشمسية والنوية ، والموارد المائية.

02- حصر صادرت النفط في أضيق نطاق وإتباع سياسة طاقوية واضحة المعالم:

وذلك كما أشرنا سابقا إن التطور الاقتصادي يجب أن يترجم بشكل أساسي في تقليص حصة المحروقات في الناتج المحلي للبلد وليس في تزايدها حتى يتسنى تحقيق دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات الجزائري. كما يجب وضع سياسة طاقوية واضحة المعالم لأن السياسة الطاقوية هي كل متكامل ، لا تعتمد فقط على إنتاج البترول والغاز الطبيعي وبيعهما ، أو تصديرها إلى الخارج ، بل هي كيفية ضمان الأمن الطاقوي للبلاد⁽²⁹⁾ والمحافظة على ثروة الأجيال ، أو هي كما عبر عنه برنامج تحرير الطاقات من أجل خلق ثروات متفرعة عن الطاقة الأولية والغير المتجددة وهي البترول. لذلك أكد الخبير الدولي في مجال الاقتصاد رضا رباح من خلال مقولته : (إن الجزائر تسيير بدون إستراتيجية طاقوية واضحة المعالم⁽³⁰⁾ .

03- ضرورة تفعيل الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنمية البديلة خارج قطاع المحروقات

ينبغي على الدولة الجزائرية لحماية اقتصادها الوطني إذا هي ما أرادت أن تواكب السياسات الطاقوية للتنمية العالمية الراهنة ، أن تبني سياسة تهدف إلى البحث وتطوير الطاقات المتجددة البديلة، حيث أصبح ذلك المبتغى رهانا عليها وضرورة حتمية للتحويل عاجلا أم آجلا من استهلاك مصادر الطاقة الناضبة (الهيدروكربونية) إلى مصادر طاقة دائمة ومتجددة ، وهناك اعتبارين بوجه عام يفرض حتمية لجوء الدولة الجزائرية إلى ذلك وهما:

- سوء استخدام الدولة الجزائرية لقطاع المحروقات ، لا سيما وأن القوانين والتشريعات الجزائرية المنظمة

لقطاع المحروقات (قانون رقم 07-05) ينص في أحد بنوده الرئيسية إلى التشجيع الاستغلال المكثف لمحروقات على حساب الاستغلال العقلاني لها .

- اعتبار قطاع المحروقات مصدرا ناضبا ، يشكل على المدى البعيد قصورا في سوق النفط والغاز الطبيعي ويتمثل في زيادة الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضة، مع ما يواكب ذلك من ارتفاع من أسعاره، ونقص في إمداداته مما يهدد مستقبل الكيان الاقتصادي للجزائر، وهذا ما أكدته الخبرة الدولي في مجال الاقتصاد وخاصة في ميدان إنتاج الغاز الطبيعي الذي هو أحد مكونات الرئيسية للمحروقات إن الجزائر لن تكون قادرة على منافسة الغاز القطري والروسي في السوق الأوروبية بسبب نجاح هذه البلدان في التحكم في تكاليف الإنتاج واستثمار هذه الدول في مشاريع عملاقة ، وتكنولوجيات جديدة تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج ، عكس الجزائر التي تواصل اعتماد سياسة المركبات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لا تسمح بتخفيض تكاليف الإنتاج).

-امتلاك الجزائر إلى مؤهلات وإمكانات طبيعية ضخمة لمصادر الطاقة البديلة ، وخاصة الطاقة الشمسية التي تعد الجزائر منطقة رئيسية في العالم من حيث الأشعة الشمسية طيلة أيام السنة، ويقدر الباحثين في هذا المجال تساقط هذه الطاقة بمعدل ستة أميال ما تحتويه الكرة الأرضية من احتياطات نفطية .

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر⁽³¹⁾ دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاد منابعها ، فالطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري⁽³²⁾.

كذلك نعني بالطاقة المتجددة⁽³³⁾ الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية ، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة ، أو هي تلك المصادر الطبيعية الغير ناضبة والمتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ، إلا أنها متجددة ، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي⁽³⁴⁾

كما تعني الطاقة المتجددة تلك الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة ولكنها متجددة باستمرار ، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا .

إن الجزائر بما أنعم الله عليها من طاقات متجددة لها القدرة في ظل هذه الإمكانيات الضخمة من إيجاد مصادر بديلة للطاقة غير المحروقات تكون بمثابة رهان الدولة في انتهاج سياسة طاقوية بديلة وراهنه

والمتمثلة في تعدد هذه المصادر المتجددة ، والتي كان ينبغي على قانون المحروقات تخصيص باب مستقل للطاقات المتجددة من زاوية تسخير إيرادات المحروقات للاستثمار في هاته المصادر .

ومن بين أهم ميزات الطاقة المتجددة نذكر⁽³⁵⁾:

01-متوفرة في معظم دول العالم .

02-مصدر محلي لا ينتقل ، ويتلاءم مع واقع تنمية المناطق النائية والريفية واحتياجاتها.

03-نظيفة ولا تلوث البيئة ، وتحافظ على الصحة العامة.

04-اقتصادية في كثير من الاستخدامات ، وذات عائد اقتصادي كبير.

05-ضمان استمرار توافرها وبسعر مناسب وبانتظامه.

06-لا تحدث أي ضوضاء ، أو تترك أية مخلفات ضارة تسبب تلوث البيئة.

07-تحقق تطور بيئي ، واجتماعيا وصناعيا وزراعي على طول البلاد وعرضها.

+08-تستخدم تقنيات غير معقدة ويمكن تصنيعها محليا في الدول النامية.

تتمثل أهم الطاقات المتجددة في الجزائر:

-الطاقة الشمسية / الطاقة النووية / الطاقة المائية

أ-الطاقة الشمسية : تعد الجزائر منطقة رئيسية في العالم من حيث الأشعة الشمسية المنبعثة طيلة أيام السنة ، حيث تتوفر الجزائر جراء موقعها الجغرافي ، أعلى الحقول والمناجم الشمسية في العالم ، فمدة الشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ، ويمكنها أن تصل إلى 3900 ساعة بين (الهضاب العليا والصحراء) ، والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1 و2 تصل إلى 05 كيلوواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلوواط في الساعة /م3 في السنة في شمال البلاد و2263 كلواط م2 في السنة في جنوب البلاد .

ب-الطاقة النووية : تمثل الطاقة النووية أحد المصادر الهامة للطاقة في عالمنا المعاصر ، حتى نعت هذا العصر بـ: العصر النووي ، أو العصر الذري .

ويمكن تعريف الطاقة النووية بأنها: (تلك القوة الناجمة عن انشطار أو اندماج الذرة ، وتولد الطاقة النووية نتيجة سلسلة من التفاعلات الدقيقة المتتالية كأثر لانشطار الذرة أو اندماج عدد منها من مادة اليورانيوم ، وقد اختير اليورانيوم باعتباره ، أثقل العناصر الطبيعية المشعة القادرة على توليد الطاقة النووية).

ويمكن تعريف الطاقة النووية بأنها: (تلك القوة الناجمة عن انشطار أو اندماج الذرة ، وتولد الطاقة النووية نتيجة سلسلة من التفاعلات الدقيقة المتتالية كأثر لانشطار الذرة أو اندماج عدد منها

من مادة اليورانيوم ، وقد اختير اليورانيوم باعتباره ، أثقل العناصر الطبيعية المشعة القادرة على توليد الطاقة النووية).

إن مثل هذه الطاقة متوفرة بالجزائر نظرا لحيازتها على مخزون معتبر من مادة اليورانيوم ، ورغم بناء المفاعل النووي لعين وسارة بقدر 600 ميغواط ، إلا أنه بقي مشلول الاستخدام لاعتبارات سياسية واقتصادية .

ج- الطاقة الكهرومائية: تعد الطاقة المائية ، أو الطاقة المولدة من مساقط المياه أحد مصادر الطاقة المتجددة التي يتوقع لها إسهاما في استخدامات الطاقة المستقبلية ، ويمكن الحصول على هذه الطاقة من مساقط المياه الطبيعية ، كما هو الحال في الشلالات التي تتولد عنها طاقة كهربائية عالية جدا ، وتحدد كمية الطاقة المائية بالخصوص من المياه الجارية بقياس حجم المياه والارتفاع الذي تنحدر منه ، وفي الجزائر من الممكن أن تساهم حسب الخبراء بـ 12 بالمئة من مجموع انتاج الطاقة الكهربائية خاصة في شرق الجزائر.

بالإضافة إلى توافر الطاقة الجيومترية في الجزائر ، وهي الطاقة المنبعثة من المياه الساخنة والأبخرة المتوفرة بكثرة في الوطن عبر مناطق متعددة ، وهي حاليا غير مستغلة من طرف الدولة ، علما أن بعض المناطق تصل درجة حرارتها إلى 200 درجة مئوية ، وهو ما يوفر حجم طاقة كهربائية يقدر بـ 600 ميغاواط ، أي ما يكفي لتغطية حجم مدينة كبرى [36].

الخاتمة:

على ضوء ما سبق ذكره يمكن القول أن قطاع المحروقات هو شريان التنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم فهي القوة المحركة والدافع نحو التقدم الصناعي ، لأن هذا القطاع هو قطاع استراتيجي سيادي وحيوي ، يمتاز بخصوصية جد حساسة وذلك لما له من مكانة هامة في اقتصاديات كل دولة ، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة وهذه المكانة هي نتيجة منطقية لطبيعة تطوره التاريخي ، أو لطبيعة نشاطه والدور المنوط به ، والمتمثل في توفير مصادر الطاقة بجميع أشكالها سواء في زمن السلم أو الحرب ، والتي تعد ضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية . إلا أن الاعتماد الكلي على هذا القطاع سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني ، بحكم تبعية هذا الأخير للمحروقات ، من هنا يتعين على الدولة الجزائرية القيام بخطوات جبارة من أجل دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات لتحقيق التنمية بمفهومها الشامل وبجميع أبعادها:

01-وضع إستراتيجية طاقوية واضحة المعالم من خلال:

– الاستغلال العقلاني للمحروقات بدل التشجيع المكثف للمحروقات.

-زرع فكرة ترشيد استهلاك الطاقة بغية الحفاظ عليها من خلال بقاء المحروقات للأجيال القادمة .

-ادخار النفط لحين تطوير وبناء الهيكل الصناعي ، بحيث تستطيع الاستفادة من الأرباح الضخمة التي تحصل عليها من عمليات تكرير وصنع البترول .

-عدم إغراق السوق بفائض النفط حتى لا يدفع بأسعاره إلى الانخفاض ، ومن ثم انخفاض الدخل الوطني .

– عدم الإسراف في إنتاج البترول ، وذلك في حدود الحاجة فقط ، حتى لا يؤدي ذلك إلى استنزاف الثروة البترولية ، خاصة وأن النفط والغاز الطبيعي مصدران أيلين للنضوب ، ومن حق الأجيال أن تحصل على نصيب عادل من هذه الثروة .

02-وضع إستراتيجية شاملة لمنع التقييد الكلي للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات من خلال مقترحات

تجنب التقيد بعوائد الصادرات النفطية وذلك بالعمل على):

من اجل تجنب استمرار الجائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية ، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط ، نقترح في هذا الصدد حقن فائض السيولة في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة والتي من بينها:

-التوسيع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته خلال تنفيذ برامج التصحيح ، مع العلم أن الحكومة مؤخرا عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي ، خاصة في مجال صناعة السيارات من خلال تفعيل المفاوضات مع البعض من أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر..-

– تنوع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية.-

– -الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي ، الذي قد يكون حلا مناسباً لامتصاص البطالة، ليس فقط في الميدان الفلاحي ، ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاوم في هذا الميدان.

في مقابل ذلك لابد من تنوع مصادر الإيرادات العامة من خلال:

– -إعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي من اجل عدم الوقوع في عجز الميزاني.

– -تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية ، مع ضرورة تفعيل التعامل بنظام التمويل الإسلامي، خاصة وان عدد كبير من الراغبين في إنشاء أو توسيع المشاريع الاستثمارية يتجنبون التعامل مع البنوك ذات التعامل المالي التقليدي.

03-تنظيم استخدام الطاقات المتجددة في ملاحق تابعة لقوانين وتشريعات المنظمة لقطاع المحروقات

04- ضرورة التنوع في الصادرات ، وعدم الاكتفاء بتصدير المحروقات فقط .

05-إنشاء صناديق سيادية لادخار الأموال المحصلة عن الربح البترولي واستثمارها في مجالات خارج قطاع المحروقات.

06-الاحتكاك بالدول الرائدة في مجال الاقتصاديات غير الريعية للاستفادة منها في تطبيق هذا النوع من الاقتصاد في أرض الوطن.

07-تخطيط قطاع الطاقة ودعم هذا التخطيط بالجهود السياسية والتشريعات الملزمة ، حتى يكون التخطيط

مؤشرا في اتخاذ القرارات المناسبة.

08- لا متلاكه للتكنولوجيا الحديثة والمعاصرة التي تكون قادرة على مواكبة هذا النوع من الاستثمارات.

قائمة الهوامش:

01- أنظر عبد المومن بن صغير، الوضع القانوني لسيادة الدولة على ضوء الاستثمارات في مجال المحروقات في الجزائر، رسالة دكتوراه في الحقوق ، تخصص قانون عام (قانون المحروقات الجزائري)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، أكتوبر 2015، ص 1.

02- راجع محمود لبيب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر، صندوق النقد العربي، الكويت، 1981، ص 07.

03- أنظر مايكل تانزر، التسابق على الطاقة ، الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات ، ترجمة حسين رانية، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت، 1989، ص 110.

[4] – Jeane .Chardonrt « Les Sources D'énergie »Paris 1973p590.

05- أنظر عبد المومن بن صغير، الوضع القانوني لسيادة الدولة على ضوء الاستثمارات في مجال المحروقات في الجزائر، المرجع السابق، ص 2.

[6] – CHéikh .Abdellah Altorki « Pour que L'exploitation Fasse Place a la Cooperation » Colloque Sur le Droit Pétrolier et la Souveraineté Des Pays Producteurs Alger.October 1971 Paris 1973 p78.

07- راجع عبد المومن بن صغير ، الاقتصاد الجزائري بين التبعية المتزايدة لقطاع المحروقات وخطر مرحلة ما بعد النضوب (دراسة لمخاطر التبعية وأفاق التحرر)، مداخلة بالملتقى الدولي : رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بشار يومي : 04-05 مارس 2014 .

08- محمد حابيلي ، الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مقال منشور بمجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، 2006، ص 41.

09- إن قطاع المحروقات يكتسي طابعا استراتيجيا ، ويمكن تحويله إلى سلاح ذو حدين ، سلاح للسلم ، وسلاح للحرب ، هذه الأهمية والدور دفعت كليمنصو إلى التصريح بأن: (نقطة نفط تساوي نقطة دم ، فأهمية المحروقات في الاقتصاد العالمي جعل قيمتها ترتفع إلى 93 بالمائة من قيمة المعادن جميعا ، ويستأثر النفط من بين المحروقات على ، ، 65%

. أنظر د، مديحة حسن السيد الدغيدي، اقتصاديات الطاقة في العالم ، وموقف البترول العربي منها ،

مكتب التراث الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص 57.

- 10- أنظر بن صغير عبد المومن ، مدى قصور التشريع القانوني المنظم لقطاع المحروقات في الجزائر وأفاق انتماح سياسة طاغوية تنموية راهنة، (مداخلة غير منشورة) ، بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات بجامعة عبد الحميد ابن باديس : مستغانم يومي: 30 نوفمبر 01 ديسمبر 2011.
- 11- راجع الهشام البرميلي، الاستدامة لى الموضة، مجلة التصميم، القاهرة، العدد 8، 2006، ص 61.
- 12- نفس المرجع السابق، 61.
- 13- راجع عبد المنعم شكري شكري احمد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق ، دار النهضة العربية، مصر، بدون سنة النشر، ص، ص- 52 53.
- 14- تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الموئل الثاني، سنة 1976، ص 6-8-9-17.
- 15- أنظر أحمد يحي محمد راشد، العولمة والتنمية المستدامة، من وإلى أين؟ جامعة القاهرة، 2005، ص 7
www.mans.eun.eg
- 16- أنظر أجناس ماكس، القضاء على آليات الاستبعاد، رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1995، ص 94.
- 17- أنظر إيهاب محمود عقبة، البعد البيئي للتنمية العمرانية المتواصلة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة عين الشمس ، القاهرة، 1998، ص 13.
- 18- أنظر منى صالح الباشا، التنمية الصناعية في مصر، ورقة عمل ، المؤتمر العربي الإقليمي ، فبراير 2000، ص 2.
- 19- أنظر ماهر لقاح، نحو التنمية المستدامة للتراث العمراني في المركز التاريخي لمدينة دمشق/ سوريا، وزارة الاسكان والتعمير، دمشق ، سوريا، ص 57-58.
- 20- أنظر عبد المومن بن صغير، الوضع القانوني لسيادة الدولة على ضوء الاستثمارات في مجال المحروقات في الجزائر، المرجع السابق، ص، ص 580-581.
- 21- راجع عبد المومن بن صغير، الاقتصاد الجزائري بين التبعية المتزايدة لقطاع المحروقات وخطر مرحلة ما بعد النضوب (دراسة لمخاطر التبعية وأفاق التحرر، المرجع السابق، ص 14.)،
- 22- أنظر، عبد الرحمن ضيف، مبدأ المشاركة وتأمين صناعة البترول العرب، بيروت، 1973، ص 53.
- 23- أنظر عبد المومن بن صغير، الوضع القانوني لسيادة الدولة على ضوء الاستثمارات في مجال المحروقات في الجزائر، المرجع السابق، ص 577.
- 24- رحمان أمال ، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة الوادي، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 32.
- 25- Mihoubi Salah « de l'économie de Rente a l'économie Emergente » édition OPU Alger – [25]

..1995.p84

26- أنظر إلياس سركيس، وضعية الطاقة في العالم العربي، مجلة النفط، العدد 02، سنة 2004، ص 13.

27- محمد حابيلي، الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، المرجع السابق، ص 41.

28- أنظر د، عبد الكاظم العبودي، انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميًا وعالمياً، مقال منشور بشبكة البصيرة في 23 نسيان 2010.

29- أنظروصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص 10.

30- أنظر عبد الكاظم العبودي، انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميًا وعالمياً، المرجع السابق.

31- أنظر د، مديحة حسن السيد الدغدي، اقتصاديات الطاقة في العالم، وموقف البترول العربي منها، المرجع السابق، ص 448.

32- أنظر د، راتول محمد، وأ، مداحي أحمد، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأصيل إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة (حالة مشروع ديزرتاك)، (مداخلة غير منشورة)، بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات بجامعة عبد الحميد ابن باديس: مستغانم يومي: 30 نوفمبر 01 ديسمبر 2011

33- أنظر زرزور إبراهيم، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير بالمركز الجامعي بالمدينة، 17-07-2006، ص 06-

-هاني عبيد، الإنسان والبيئة، منظومات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشروق، عمان، سنة 2000، ص 205.

35- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكالة الطاقة، الترجمة العربية لدليل الإحصاءات الطاقة الدولية، مارس 2009، ص 121.

36- أنظر د، مديحة حسن السيد الدغدي، اقتصاديات الطاقة في العالم، وموقف البترول العربي منها، المرجع السابق، ص 448. وما بعدها.

قائمة المراجع المعتمدة:

أولاً: المراجع باللغة العربية

101- الكتب:

-مايكل تانزر، التسابق على الطاقة، الصراعات المستمرة على المعادن والمحروقات، ترجمة حسين رانية، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.

-مديحة حسن السيد الدغدي، اقتصاديات الطاقة في العالم، وموقف البترول العربي منها، -مكتب التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992،

- عبد المنعم شكري شكري احمد، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق ، دار النهضة العربية، مصر ، بدون سنة النشر
- أجناس ماكس، القضاء على آليات الاستعباد، رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، 1995 — -ماهر لقاح، نحو التنمية المستدامة للتراث العمراني في المركز التاريخي لمدينة دمشق/ سوريا، وزارة الاسكان والتعمير، دمشق ، سوريا..
- عبد الرحمن ضيف، مبدأ المشاركة وتأمين صناعة البترول العرب، بيروت، 1973
- هاني عبيد ، الإنسان والبيئة ، منظومات الطاقة والبيئة والسكان ، دار الشروق، عمان ، سنة 2000
- 102 الرسائل الجامعية:
- إيهاب محمود عقبة، البعد البيئي للتنمية العمرانية المتواصلة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة عين الشمس ، القاهرة، 1998
- عبد المومن بن صغير، الوضع القانوني لسيادة الدولة على ضوء الاستثمارات في مجال المحروقات في الجزائر، رسالة دكتوراه في الحقوق ، تخصص قانون عام (قانون المحروقات الجزائري)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، أكتوبر 2015.
- 103 المقالات:
- عبد المومن بن صغير ، الاقتصاد الجزائري بين التبعية المتزايدة لقطاع المحروقات وخطر مرحلة ما بعد النضوب (دراسة لمخاطر التبعية وأفاق التحرر)، مداخلة بالملتقى الدولي : رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بشار يومي : 04-05 مارس 2014
- بن صغير عبد المومن ، مدى قصور التشريع القانوني المنظم لقطاع المحروقات في الجزائر وأفاق انتهاج سياسة طاغوية تنموية راهنة، (مداخلة غير منشورة) ، بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات بجامعة عبد الحميد ابن باديس : مستغانم يومي: 30 نوفمبر 01 ديسمبر 2011
- محمود ليب شقير، مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر، صندوق النقد العربي، الكويت، 1981..
- محمد حابيبي ، الاقتصاد الجزائري تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مقال منشور بمجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد 20، 2006
- الهشام البرميلي، الاستدامة لى الموضوعة، مجلة التصميم، القاهرة، العدد 8، -2006
- إلياس سر كريس، وضعية الطاقة في العالم العربي، مجلة النفط، العدد 02، سنة 2004
- رحمان أمال ، النفط والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة الوادي، العدد الرابع

، ديسمبر 2008 - عبد الكاظم العبودي، انعكاسات الأمن الحيوي للطاقة قوميا وعالميا، مقال منشور بشبكة البصيرة في 23 نسيان 2010.

-امنى صالح الباشا، التنمية الصناعية في مصر، ورقة عمل ، المؤتمر العربي الإقليمي ، فبراير 2000.
-راتول محمد، وأ، مداحي أحمد ، صناعة الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأصيل إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة (حالة مشروع ديزرتاك)، (مداخلة غير منشورة) ، بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات بجامعة عبد الحميد ابن باديس : مستغانم يومي: 30 نوفمبر 01 ديسمبر 2011.

-زرزور إبراهيم، المسألة البيئية والتنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة ، معهد علوم التسيير بالمركز الجامعي بالمدينة، 17-07-2006.
-وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، العدد 01 ، 2002.

—أحمد يحي محمد راشد، العولمة والتنمية المستدامة، من وإلى أين؟ جامعة القاهرة، 2005 ، www.mans.eun.eg

04- التقارير:

—تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الموئل الثاني، سنة 1976
-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وكالة الطاقة ، الترجمة العربية لدليل الإحصاءات الطاقة الدولية، مارس 2009

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية:

- Jeane .Chardonrt « **Les Sources D'énergie** »Paris 1973.
- CHéikh .Abdellah Altorki « **Pour que L'exploitation Fasse Place a la Cooperation** » Colloque Sur le Droit Pétrolier et la Souveraineté Des Pays Producteurs Alger.October 1971 Paris 1973.
- Mihoubi Salah « de l'économie de Rente a l'économie Emergente » édition OPU Alger 1995..